حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦٤) ٢٠١٤/١١/٢ م | www.al-badeel.org | Issue (164) 2/11/2014

موت الدولة

حسام ميرو

تبدو الدولة في سورية الغائب الأبرز عن الحدث السوري، ليس بوصفها الدولة/ الحكومة، ولا الدولة/ السيادة فقط، وإنما الدولة كمفهوم مؤسس في الصراع، أو مضموناً رئيساً من مضامين الصراع نفسه.

تغيب الدولة عن التداول في أدبيات القوى المتصارعة، ولئن ما زال النظام حريصاً في إعلامه على تداول المصطلح فإنما هو حرص على تأكيد شرعية يدرك هو نفسه بأنها ما عادت موجودة، ولكنه يستخدمها كشكل من أشكال الخطاب السياسي الموجه إلى قوى غربية، يدرك أن مفهوم الدولة لديها هو مفهوم رئيس في فهم الصراعات وتحديد المواقف منها.

لم يكن السوريون وحدهم من غيّب "الدولة" من التداول السياسي، أو تبنى أدوات من شأنها إلغاء المفهوم ومضمونه من ساحة صراعاتهم، لكن، أيضاً لعبت الدول الإقليمية دوراً مهماً في أخذ الصراع نحو هذا المنحى، ففي اللحظة التي قرر فيها اللاعبون الإقليميون الانخراط في الصراع عبر هدم سيادة الدولة بات الصراع أكثر انكشافاً أمام أدوات ومفاهيم وأيديولوجيات غير حريصة على الدولة، ولا يمكن اعتبار أن هذا المنطق الذي تبناه اللاعبون الإقليميون مجرد رد فعل على مجريات الحدث السوري، وإنما هو جزء مهم من حربهم غير المعلنة على بعضهم البعض في الساحة السورية، وهو ما يتطلب (بالضرورة) إنهاء الدولة، عبر التفتيت، وقبل أي شيء آخر، أخذ الصراع نحو قيم برانية، لا ترتبط بالدولة بمضمونها (الجواني)، أي بوصفها دولة جميع السوريين.

إن نجاح الثورة، بوصفها ثورة السوريين، لا يمكن أن يتحقق من دون دولة السوريين، فلا حرية من دون دولة، ولا نجاح لعملية انتقال سياسي من دون دولة، فالدولة هي مجال الحرية، وإذا كان هذا التأكيد (الهيغلي) على الدولة، فذلك لأن لا معنى لتطور وتعين الحرية خارج سياق وطنية الدولة، أي دولة جميع السوريين، ما يعني أن انتصار الثورة لا يجب أن يكون هو انتصار لفئة ما على فئة/ فئات أخرى.

وبعد، أن بلغت المعطيات حداً غير مسبوق في دلالاتها على انكسار مفهوم الدولة أمام الصعود الرهيب لمفاهيم ما قبل الدولة، فإننا، والحال كذلك، أمام ما هو أعتى وأشد من الثورة المضادة، فهذه الأخيرة لا تنفي مفهوم الدولة، لكن انفتاح الصراع على التطييف والتبعية الإقليمية وغياب الحدود وتعدد القوى الداخلية المنخرطة في الصراع من دون حامل سياسي يجعل من مركزية مفهوم الدولة أشبه بنكتة سمجة، فكل ما يجري واقعياً لا يعكس في حدوده الدنيا أية إمكانية، ولو في الحدود الدنيا، للاتفاق على دور ما لهذا المفهوم في الصراع.

الدول الإقليمية بدورها، والتي أسهمت في تهديم مفهوم الدولة السورية، بسخاء نادر، فإنها هي أيضاً، لن تكون بمنأى عن تبعات ارتداد مساهمتها إلى داخلها، وليس الانخراط في الحرب على كائن "داعش" بوصفه التعبير الأوضح عن موت الدولة إلا نتيجة هواجس من تطورات لاحقة تجعل الدول الإقليمية عرضة لخطر انكشافها أمام صعود صراعات داخلية، يكون من شأنها هدم مفهوم الدولة القائم.

لا مؤشرات راهنة على أن السوريين معنيين، عبر هيئاتهم المعارضة، أو تلك "الثورية"، بإعادة تقييم للضرر البالغ على قضية السوريين من غياب مفهوم الدولة، فقد مزقتهم، كما النظام، حالة الارتباط الكلي أو الجزئي، بالدول الإقليمية الفاعلة في الصراع السوري، وربما يكون المثال الأوضح على مدى تأثير ذلك الارتباط على البعض هو عدم قدرته على إدانة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في مواجهات عين العرب "كوباني"، بانتظار تبين الخيط الأبيض من الأسود في مواقف الراعي الإقليمي.

أما أن يصبح شعار "حقن دماء المسلمين" هو راية "الصلح" بين قوى متقاتلة في مدينة إدلب مؤخراً، وقد عرفت مدن أخرى، حالات مشابهة سابقاً، فذلك يعني أن مفهوماً عقائدياً بات يمتلك الغلبة على المفهوم الوطني الذي تراجع بدوره، بعد أن تراجع أو غاب أو مات مفهوم الدولة نفسه.

سجن وقتل علماء الصوفية

«داعش» يحتل المسجد ويحوله أداة للإعلام والعقاب

عصام عطا الله:

لا يمتلك تنظيم الدولة قنوات فضائية لبث رسالته الإعلامية، لكنه امتلك أداة أكثر فعالية في التأثير بالآخرين، امتلك التنظيم المسجد، وحاول جعله أداة فاعلة في تحقيق أهداف التنظيم. الشيخ أبو حسن الأنصاري: " المسجد في الإسلام ليس داراً للعبادة، المسجد في الإسلام مؤسسة كاملة، فالمسجد منارة للعلم، ومنبر للتوجيه والإعلام، ومركز لقيادة الأمة على كافة الصعد" . وقد استثمر التنظيم الإهمال الذي تعرضت له المساجد، فقد كان الوسيلة الأبرز لتجنيد الشباب من خلال بث الحماسة الدينية، حيث تميز خطباء التنظيم بالخطابة والفصاحة والقدرة على التأثير بالمستمعين، وإثارة الحماسة الجهادية في النفوس، يوضح الشاب محمود: " قررت السفر خارج البلاد بعد أن سدت السبل في وجهي، وقبل يوم من سفري استمعت لخطبة كان موضوعها (التولي يوم الزحف) فراجعت نفسي، وانخرطت في صفوف المجاهدين لأنال الفلاح بالدنيا والآخرة."

وقلب التنظيم المساجد رأساً على عقب، فقد قام بعزل الخطباء السابقين الذين عدّهم من الصوفية علماء السلطان، فقد رأى التنظيم أن هؤلاء العلماء سبب رئيس فيما أصاب الأمة من بلاء بفصلهم الدين عن الدولة، ومسايرتهم للطواغيت ومهادنتهم لهم، يقول أبو حسن: " عزلنا الخطباء السابقين بسبب عدم تجاوبهم مع سياسات الدولة الإسلامية، وخطابها الجهادي الذي يعمل على إعادة الأمة لمجدها التليد ". ويرى الشيخ محمد أحد الأئمة أن قرار فصلهم كان لدواع أخرى: " التنظيم يريد صبغ المجتمع بصبغته الخاصة، وهو يمارس سياسة البعث بأسلوب ديني، فهو يرفض أي رأي مخالف لرأيه" ، ويتابع شارحاً تشدد التنظيم: " التنظيم يرى أن رأيه الصواب، ورأي غيره الخطأ، وكأن الدين سلعة تجارية يريد احتكارها لنفسه".

وقد تعرض العلماء للاضطهاد نفسه الذي تعرضوا له في ظل نظام البعث، فقتل عدد منهم، وسجن آخر، يقول الشيخ محمد: "مازال العلماء يدفعون ثمناً باهظاً لقول كلمة الحق ." فالتنظيم يرى الصوفية وجهاً آخر للشيعة، فقام بإغلاق الزوايا، ومنع الصوفية من إقامة أذكارهم وتجمعاتهم، وصادر عدداً من أملاك شيوخ الصوفية".

وقد أجرى التنظيم عدداً من التغييرات والإجراءات في المساجد، فمنع الكثير من الطقوس الدينية، وألزم المصلين الالتزام بثماني ركعات لصلاة التراويح في رمضان، وجعل صلاة الجمعة عقب الأذان مباشرة، يقول أبو حسن: " طهرنا المساجد من البدع والشركيات، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة) ، وقال: " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه ، فهو رد" كما منع التنظيم إقامة الموالد الدينية، والاحتفالات الدينية المختلفة بدءاً من مولد النبي وليس انتهاء بالهجرة النبوية".

وقد قام التنظيم بالكثير من الإجراءات تحت هذا البند (محاربة البدع والشركيات) ولاقت هذه الخطوة استياء كبيراً في صفوف الكثير من الناس، فقد قام التنظيم بتفجير المزارات والمقامات الدينية وتسويتها بالأرض، وهدم عدداً من المساجد المقامة بجانب القبور، كما قام بتسوية المقابر اتباعاً للسنة النبوية، يقول أبو فريد: " الناس في جاهلية جديدة، ونحاول القضاء على هذا الجهل، فما زال كثير منهم يمارس الشرك دون أن يشعر، فهم يقدسون الأحجار ويتقربون بها إلى الله، ونسوا قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعلي: أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبرا مشرفا إلا سويته. ونسوا قوله : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" فالتنظيم يرى أنه يريد إعادة الدين لصفائه ونقائه الذي نزل به.

وعاقب التنظيم المخالفين لتعليماته وتوجيهاته البسيطة بعدة عقوبات خفيفة، ومن هذه المخالفات تطويل الثوب للرجال إلى ما تحت الكعبين، أو نتف شعر الوجه، أو التخلف عن صلاة الجماعة للناس العاديين، فألزم هؤلاء المخالفين بحضور دروس دينية، أو تسوية قبرين ،أو العمل بالنظافة عدة أيام، ونتيجة كثرة المخالفين ترى المساجد تغص بالحضور الذين جاؤوا إثباتاً لحضورهم، يقول أبو مهند: " كنت ماراً بسيارتي (شحن صغيرة) في طريق مقطوع فوجدت رجلاً وامرأة، سألاني توصيلهما في طريقي، وبعد أن قطعنا مسافة استوقفتنا سيارة للتنظيم، وسألوني عن المرأة التي تركب في الخلف، وعندما علموا أنها ليست من محارمي، فرضوا علي غرامة مالية."

وتدهش من حجم الحضور للدروس الدينية يقول السيد عمران: "نظرت للحضور، فاستغربت لأني وجدتهم من حالقي اللحى، وزال الاستغراب عندما عرفت أنهم يحضرون رغماً عنهم لارتكابهم مخالفات متنوعة، فمنهم مخالفته تستوجب حضور خمسة دروس، ومنهم أكثر، وقد تصل المخالفة لعشرات الدروس."

ويعمل التنظيم جاهداً على طبع المجتمع، وإلزامه بالرؤية التي يراها، فأجبر النساء على ارتداء غطاء الوجه، ولبس القفازات، ومنع الحلاقين من حلق اللحى، يقول الحلاق أبو سعيد: " أي حلاق يقوم بحلق لحية الزبون يغلق محله عشرين يوماً ويسجن، ويجبر على حضور دورة شرعية" . ولا يقتصر الأمر على عقاب المرأة السافرة، بل يعاقب ولي أمرها، كما يعاقب صاحب المحل الذي رضي أن تكشف وجهها في محله، وكذلك السائق الذي تكشف المرأة وجهها في سيارته.

وقد حضر المدرسون في مناطق تنظيم الدولة دورات شرعية في المساجد، أجبروا على حضورها، ليسمح لهم بالتدريس في مدارس الدولة الإسلامية، وتقدموا للامتحان في المساجد أيضاً، و أخذت المساجد دور المدارس في هذه الدورات، يقول المدرس أبو محمد: حضرنا الدورات رغماً عنا ، وكنا نجلس كالتلاميذ الصغار في حضرة الشرعي المغربي، وكان يراقبنا بالامتحان، يتعامل معنا بطريقة مزعجة، ويسحب الأوراق وينادي بوجوهنا.. لا تلتفت.. أسحب ورقتك، والكل مطأطئ رأسه لهذه الديكتاتورية الرهيبة، ويضيف أبو محمد: "قد احتلوا مساجدنا وسرقوا منّا وطننا وكموا أفواهنا بسكاكينهم".

ولاحق التنظيم المتخلفين عن صلاة الجماعة، فيمنع فتح أي محل أثناء الصلوات، وكذلك السير في الشوارع إلا السير إلى المساجد، وكان التنظيم صارماً في هذا الأمر، وولدت كثيراً من الظلم، وهذا الخوف دفع بعضهم للصلاة من دون وضوء. يقول هاني صاحب محل:" ما أن يقول المؤذن الله أكبر حتى تبدأ سيارة الحسبة بحث الناس على الصلاة، وملاحقة المتخلفين ومعاقبتهم." يقول الشيخ محمد معترضاً على سياسة التنظيم: "العبادات علاقة بين العبد وربه، ولا يجوز أن يكره الناس على ممارستها بهذه الطريقة."

عندما تُستغل الثورة لضرب المفاهيم الجامعة

فيكتوريوس بيان شمس

ازدادت الأزمة السورية تعقيداً بدخول التحالف الدولي على خطّها، وهو الذي لم يتدخّل كما هو واضح من أدائه، أو من خلال تصريحات أعضائه، من أجل حل الأزمة وإنهائها بإنهاء نظام الأسد الذي صرّحت دول التحالف مراراً وتكراراً قبل تدخّلها بافتقاده الشرعية منذ اللحظة التي أطلق فيها النار على شعبه.

لم تأتِ الثورة السورية من فراغ، فهي حصيلة عقود طويلة من القمع والاستبداد والإفقار والتجهيل والنهب المتواصل لاقتصاد البلاد الذي أدّى لمراكمة أموال هائلة بلغت بحسب بعض التقديرات، ومنها ما نشره موقع "انفيستوبيديا" عن ثروة بشار الأسد في شهر أيار 2014، والتي راكمتها عائلته منذ وصولها للسلطة في العام 1970بـ (مليار ونصف) دولار، والتي تبلغ إذا ما أضيف إليها الأصول الثابتة حوالي (122 مليار) دولار، وهو ما يزيد عن نصف موازنات سوريا منذ العام 1970 وحتى انطلاق الثورة، حيث كانت آخر موازنة للبلاد (12،2 مليار) دولار.

أسباب كثيرة تفسّر الانفجار الشعبي الكبير، والذي بدأت القوى الكبرى صاحبة المصالح في المنطقة باستثماره بشكل منظّم ومخطّط. فبعد أن أنهك طرفا الصراع بمرور أكثر من ثلاث سنوات ونصف، بدأت المخطّطات برغم تعقّدها تزداد وضوحاً في ظل عدم اكتراث دول التحالف بمطالب الشعب السوري الذي تم ضرب بنيته قتلاً وتهجيراً وتجهيلاً وتدميراً لبلاده.

لعب غياب المشاريع السياسية الجامعة، ومساهمة النظام في تشويه الكثير من الأيديولوجيات التي كان باستطاعتها لو تحرّرت من هيمنته ملء الفراغ الحاصل، بالإضافة لارتهان "المعارضة"، لعب كل هذا دوراً بالغ الأهمية في تسهيل مهمّة هذه القوى. وباحترافية عالية، وظّف فيها الإعلام، والقوى الأصولية التي تم تصنيعها في مختبرات أجهزة المخابرات العالمية والمحلية، وبعد أن أدّت المهمة التي صنّعت من أجلها في أفغانستان منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، عندما استخدمت في الحرب ضد "الاتّحاد السوفييتي" السابق، تمّت شيطنة الإسلام بمختلف أشكاله، ليستخدم فيما بعد بما يخدم مصالح هذه الدول، إذ يصبح الإسلام إسلاماً، ورسالة سلام وطمأنينة إن رضيت عنه أميركا ومن يدور في فلكها.

بالمقابل، ضربت ممارسات الأنظمة العربية مفهوم العروبة بعد إفراغه من مضامينه، وهو الذي كان كفيلاً بجمع شتات الشعوب العربية كقاسم مشترك بغض النظر عن تنوّعها القبلي أو الديني أو الطوائفي. بغياب هذين المفهومين (العروبة والإسلام) الذين لعبا دوراً بالغ الأهمية في مراحل خلت، وساهما في قض مضاجع الاستعمار من أقصى العالم العربي إلى أقصاه، وبتشتيت القوى الوطنية واستتباعها، بعد توريطها قبل ذلك بالسلطة، وبالتالي مشاركتها في المسؤولية عن سياساته من قبل النظام السوري، أصبح المجتمع السوري عرضة للانكشاف والتشرذم مللاً ونحلاً وطوائف في ظل استفادة واضحة لحلفاء النظام من الانفصاليين الأكراد ممّا يجري في المنطقة لتحقيق جزء من حلمهم التاريخي في شمال شرق سوريا.

لعل ما يجري في مدينة عين العرب "كوباني" دليلاً واضحاً ملموساً على توجّه غربي بهذا الاتّجاه، فدخول "داعش"، ثم التحالف الدولي الضخم، والمكلف جدّاً لضربه، والنية باستخدام فصائل من "الجيش الحر" يتم تدريبها في الخارج لمقارعته في هذه المنطقة، يعني أن التقسيم سينفّذ بسواعد سورية، تُستنزف بالصراع مع "داعش" فيما يكون مشروع التقسيم أو الفدرلة جاهزاً للتنفيذ بحكم الأمر الواقع، في ظل بنية مجتمعية منهكة ومفتّتة بطبيعة الحال، وهذا ما يسهل المهمة. لا بل أن الأولوية بالنسبة لعدد لا بأس به من أبناء المجتمع السوري في ظل المصاعب والويلات التي يعانيها، ما عادت مسألة إسقاط نظام، أو الحفاظ على وحدة بلاده، بقدر ما هي مسألة الحفاظ على بقائه من خلال البحث واللجوء لحلول فردية ليس أكثر.

بالمقابل، لا يكترث النظام السوري لما يحدث حوله، إذ أن همّه الأساس في هذه المرحلة هو الحفاظ على بقائه، وإن على أساس معرفته بدوره كحجر على رقعة شطرنج إقليمية، لا يستطيع أن يؤثّر بمجريات الأمور فيها إلا بالحدود الوظيفية المرسومة له، وهذا ما يُظهر التناقض بين أقواله، وقصوره عن الفعل والتأثير، وإلا كيف يُفسَّر ما قاله وزير الإعلام السوري عمران الزعبي لتلفزيون النظام في 21/10/2014، من أن "مدينة عين العرب منذ اللحظة الاولى لفتح المعركة هي منطقة سورية وكل أهلها وشعبها سوريون بامتياز والدولة لم ولن تتوانى عن ممارسة دورها العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والانساني تجاه جميع المناطق من أصغر قرية في سورية الى أكبر مدينة فيها"؟. إذا كانت عين العرب مدينة سورية، فهذا يعني أن على النظام أن يسعى لحمايتها، لا أن يتحالف مع أحزاب انفصالية ستستغل أقرب فرصة لتنفيذ مشاريعها، ففي اليوم التالي لإطلالة الزعبي، كان وفدا "المجلس الوطني الكردي" و"حركة المجتمع الديموقراطي" قد أنهيا سلسلة اجتماعات استمرت لمدّة اسبوع في مدينة دهوك العراقية برعاية مسعود برزاني، نتج عنها "الاتفاق على تشكيل مرجعية كردية وشراكة فعلية في الإدارة الذاتية" بحسب المؤتمر الصحفي الذي عقد بنهايتها، وهذا ما ينسف دعاية النظام التي حاول الزعبي أن يسوقها بالكامل عندما أعاد التأكيد على "أنه لن يقتطع شبر واحد من الأراضي السورية لصالح أحد لا عصابات ومجموعات ارهابية ولا دول ولا كيانات فالأراضي السورية خط أحمر ونحن مستعدون كمواطنين سوريين للدفاع عن الوحدة الوطنية والسيادة حتى آخر سوري في سورية وهذه قضية غير قابلة للنقاش وخارج التداول السياسي وخارج الظرف الذي تمر به سورية".

المسألة أخطر من مسألة إفشال الثورة وإفراغها من مضامينها، إنّها مسألة إفراغ المنطقة من شعوبها بعد تشويه قيمها، وضرب كل المشتركات الجامعة التي قد تلعب دوراً في توحيدها، وايجاد تناقضات تقسّم المجتمعات أفقياً وعمودياً، ليست الطائفية إلا إحداها، وتغيير لديموغرافيتها، بما يترتّب على ذلك من اضمحلال قوميات وأيديولوجيات وكيانات سياسية، وظهور أخرى جديدة مكانها.

مذكرة «هاجل» والاستراتيجية الأمريكية

ياسر بدوي

تشاك هاجل وزير الدفاع الأمريكي

توجت تصريحات وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاجل، الخميس الفائت، الحراك الواسع المبهم بشأن تفسير واستجلاء أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بقوله : إن الرئيس السوري بشار الأسد قد يستفيد من الهجمات التي تشنها الولايات المتحدة على مقاتلي الدولة الإسلامية ، لكن السياسة الأمريكية ما زالت تؤيد تنحيته.

كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن هاجل بعث بمذكرة إلى مستشارة الأمن القومي للبيت الأبيض سوزان رايس، حذر فيها من أن سياسة باراك أوباما في خطر بسبب فشلها في توضيح نواياها تجاه الرئيس السوري بشار الأسد، وأن مستقبل الحكم في سوريا يحتاج إلى أن يكون في صميم التحركات الامريكية التي تركز الآن على ضربات جوية ضد أهداف الدولة الإسلامية، وخطط لتدريب قوات المعارضة السورية.

يواجه أوباما انتقادات في الداخل والخارج على أنه ينظر الي الأزمة في سوريا بشكل شبه حصري من منظور التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الاسلامية مع عدم التصدي لهجمات قوات الأسد التي تقوض المعارضة التي ستحتاجها واشنطن في نهاية المطاف، كما يصب بعض الأعضاء في الكونغرس الأميركي إلى جانب محللين ومتقاعدين عسكريين ونشطاء في المعارضة السورية سيلاً من الانتقادات لسياسات الرئيس باراك أوباما تجاه سوريا، متهمين الإدارة الأميركية بأنها تدعم نظام الأسد من خلال الضربات الجوية التي تستهدف تنظيم "داعش" وحده دون النظام، مع عدم وجود أي مؤشرات على أي استهداف للنظام وقواته.

موقف إدارة أوباما يمكن اختصاره بأنه يجب على الأسد أن يرحل، لكنه يأمل بتأخير ذلك التحدي إلى مرحلة لاحقة للتركيز على "داعش" في العراق وسوريا، في ذات الوقت تتمسك الإدارة الأمريكية بالحل السياسي في توازٍ مع إعلان فشل جنيف!.

كيف سيكون الحل السياسي؟ لا طروحات لدى واشنطن. من هنا تأتي مذكرة تشاك هاجل التي وصفت بأنها انتقادية، وجوهر الانتقاد يتعلق بالموقف الضبابي من الرئيس بشار الأسد ونظامه مما يهدد فشل الائتلاف الدولي، ولا ننسى أن سبب فشل أو تأخير تطبيق بيان جنيف واحد هو الضبابية في الموقف حول مصير الأسد ونظامه، رغم وجود قرارات تحت الفصل السابع تتيح استخدام القوة لإزاحة نظام الأسد، و تطبيق جوهر بيان جنيف 1 و هو تشكيل هيئة حكم انتقالية ! أولى هذه القرارات هو القرار 2118 الذي نص في بندين منه على الإسراع في تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، وأن تتمتع بالصلاحيات الكاملة على أجهزة الجيش و الأمن. والقرار المذكور تحت الفصل السابع، وهناك خروقات لهذا القرار بشأن عدم استجابة النظام كاملاً لقراراته المتعلقة بالأسلحة الكيماوية، وهناك القرار الذي نص على إدخال المساعدات الانسانية والذي أكد أيضا على تطبيق الحل السياسي وفق جنيف، وهذا القرار أيضاً تحت الفصل السابع .

لم تعد استراتيجية إدارة أوباما الضبابية تُرضي حتى أركان إدارته، لذلك جاءت مذكرة وزير الدفاع، انتقادية تطالب بإيضاحات حول نظام الأسد، ولم يعد تكفي التصريحات الخجولة و البناءة في غموضها بشأن عدم شرعية الأسد، أو صدمة واشنطن من قتل المدنيين في معسكر عابدين في ريف إدلب. المطلوب استراتيجية واضحة ومعلنة وعملية اتجاه الأسد ، و المطلوب تحقيق شروط نجاح قوات التحالف، وتأمين متطلبات هذا النجاح والاستجابة لمطالب الحلفاء و على رأسهم الحليف التركي الذي سيتحمل العبء الأكبر، في الحرب على الإرهاب، و الذي يستطيع توفير شروط النجاح المتعلقة بتدريب المعارضة المعتدلة، و تهيئة السياسية للأدوار المستقبلية، شريطة التخلص من الأسد والمنظمات الإرهابية التي تقاتل مع قواته، وإقرار المنطقة الآمنة التي تشكل ملاذاً إنسانياً، و تأمن موقعاً للمعارضة السورية يُمكنها من العمل والانطلاق الجاد.

في هذه السياق تأتي مذكرة الائتلاف الوطني السوري التي أقرت في اجتماعات الهيئة العامة الأخيرة، وأعدتها لجنة برئاسة جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري، وستقدم إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون، والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، والمحافل الدولية.

تعتمد المذكرة على أن ضربات التحالف قد خلقت أزمات إضافية، وأنها قتلت مدنيين، وما زال "داعش" يتمدد، وأنه لا يمكن بالتالي تطبيق الحل السياسي، لأنه سيكون في مصلحة الأسد، والمذكرة تستعير اللغة التي سادت قبيل انعقاد مؤتمر جنيف 2، وتقول إن الغارات الجوية لا تكفي، ولا بد من قوات برية.

تنسجم مذكرة الائتلاف في جزء كبير منها مع مواقف القيادة التركية والسياسة القطرية، وتعارض السياسة السعودية التي تضع ثقلها في التحالف الدولي، كذلك، تنسجم مع انتقادات مذكرة وزير الدفاع الأمريكي هاجل، والتي تطمح إلى تغيير أو نضوج الاستراتيجية الأمريكية الأوبامية التي تتخذ من الحرب على "داعش" و "النصرة" عنواناً لأهداف أبعد من ذلك بكثير، و تبقى الأسئلة معلقة: كيف سيكون الموقف من نظام الأسد، وهل تمتلك واشنطن مفاتيح تفاوضية لانطلاق الحل السياسي بالتزامن مع العسكري، واقتراب الموعد النهائي للمفاوضات حول النووي الإيراني؟. والسؤال الأبرز الذي يشغل السوريين هو هل ستكون هذه التباينات بداية مرحلة من استمرار الأزمة؟ أم أن تصريحات المبعوث الأممي دي ميستورا بشأن تجميد الصراع في مناطق معينة مقدمة لغلبة التيار الذي يريد ربط المسارين الداعشي و الأسدي في سلة واحدة ؟.

الرق في الإسلام: إباحة وتضييق وليس تحريماً

■ حكم عاقل

جاءت الأديان الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، في فترة تاريخية كان فيها نظام الرق يمثل أحد مكونات النظام الاجتماعي الاقتصادي، إن لم يكن أساسا له. ولم تستطع هذه الأديان، بالرغم من قيامها على مبدأ رئيس قوامه المساواة أمام الله، من القضاء على هذه الظاهرة، سواء في فترة "الوحي" أو في تحولاتها التاريخية اللاحقة.

بالنسبة لليهودية التي حصرت هدفها في تحرير اليهود، فقد أسهمت في تكريس العبودية حين ميزت "بني إسرائيل" عرقيا باعتبارهم شعب الله المختار، وطبقيا حين أباحت لهم استرقاق الأغيار: " وأما عبيدك وإماؤك الذين يكونون لك من الشعوب التي حولكم (...) وأما إخوانكم بنو اسرائيل فلا يتسلط إنسان على أخيه بعنف، وإذا طالت يد غريب أو نزيل عندك وافتقر أخوك عنده وبيع للغريب المستوطن عندك أو لنسل عشيرة الغريب، فبعد بيعه يكون له فكاك". أما استرقاق يهودي لآخر لضرورة ما فيكون إلى أجل " إذا اشتريت عبدا عبرانيا فست سنين يخدم وفي السابعة يخرج حراً مجانا" ولما كان النبي هو الملك (رئيس العشيرة) فكان لابد من تكريس تراتبية اجتماعية لا يمكن تجاوزها "لا تسب الملك ولا في فكرك، ولا تسب الغني في مضجعك، لأن طير السماء تنقل الصوت وذو الجناح يخبر بالأمر">

المساواة في الروح التي حملها المسيح كانت قد أفزعت النظام القائم، ولم يكن درء الخطر ممكناً إلا بصلبه وملاحقة أتباعه (الرسل)، لكن هذا التعليم اليسوعي لم يكرس اجتماعيا، وارتبط الرق بعد أن اصبحت المسيحية عقيدة رسمية للدولة بالخطيئة ليصبح عقابا دنيويا (أوغسطين). وأقرت رسالة الرسول بطرس إلى أهل أفسس نظام الرق « أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة في بساطة قلوبكم كما للمسيح»، بل ينصح الرقيق في فترة لاحقة يبقوا أرقاء حتى لو عرضت عليهم الحرية، حتى يصبح الحساب في الآخرة أيسر بعد خدمة مولاهم الذي في السموات ومولاهم الذي في الأرض (القديس سبيريانوس)، وفي القرن السادس للميلاد يستلهم القديس غريغوريوس الأكبر نظريات الفلاسفة اليونان عن اللامساواة الطبيعية بين البشر.

مع غياب الدولة المركزية، لم يكن الرق في مجتمعات شبه الجزيرة العربية من ذالك النوع من العبودية الكدحية، لكنه كان أحد المكونات الرئيسية للنظام الاجتماعي الاقتصادي، وكان الأرقاء من أهم قوى الإنتاج والثروة. وبالإضافة إلى دورهم الاقتصادي لعبوا دورا ثقافيا هاما لاسيما من خلال التأثيرات الدينية قبل البعثة المحمدية، أو من حيث كم المصطلحات الأعجمية التي دخلت على اللغة العربية، خصوصا تلك التي استخدمت لوصف الجنة وأحوال أهلها التي لم ترها عين العرب ولم تسمع بها أذنهم.

عمل الأرقاء في الزراعة وتربية المواشي والرعي والحرف وبعض الصناعات وخدمة المنازل. كما كانوا مصدرا أساسيا للمتعة الجنسية. وكانت النخاسة من أكثر الأعمال الاقتصادية الرابحة، فعبد الله بن جدعان الذي بدأ حياته حفاراً للقبور أصبح بفضل هذه التجارة يلقب بـ«حاسي الذهب». ومع تنوع مصادر الاسترقاق بقي الغزو أبرزها.

في ظل هذه الوضعية المركبة اجتماعية اقتصاديا وجنسيا التي حازها الرق لم يكن بإمكان المنظومة القيمية الدينية الحديثة إلغاءه، فاستمر مع استمرار شعارات المساواة بين البشر « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى» ، «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، « الناس سواسية كأسنان المشط» وغيرها. وقد مارس النبي وكبار الصحابة الاسترقاق. ومع أن رجالاً من الصحابة كانوا عبيدا، كعمار بن ياسر، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي، إلا أنه لم يكن من بين العبيد من هو صحابي.

مع ذلك، نلمس تحسنا واضحا في أحوال العبيد في هذه المرحلة، فقد حصر الاسترقاق والسبي بأسرى الحرب، ونالوا بعض الحقوق، كحق الزواج والمساكنة بين الزوجين، وزواج العبد بالحر، والمساواة أمام المحاكم في التشكي والتظلم. وقد حاولت الشريعة الإسلامية التشجيع على عتق الرقيق عبر سنه كفارة (القتل بالخطأ، الإفطار المتعمد في رمضان، وخلف العهد واليمين..) كما فرض العتق في حالات التنكيل والسرايا وإذا سبق إسلام العبد إسلام سيده...وغيرها.

في ظل الدولة الأموية ومع تزايد حركة الفتح تزايدت أعداد العبيد داخل الدولة بالاطراد مع حركة الفتح الإسلامي وتزايد السبي. و ظهرت أشكال جديدة من العبودية تمثلت في ظاهرة الموالي. هذا المصطلح الذي كان يشير في ما مضى إلى علاقة بين مَعتوق ومُعتق، أصبح يطلق على غير العرب الذي كان على أحدهم كشرط لدخول الإسلام أن يتخذ من أحد العرب حاميا ونصيراً، وقد آلت هذه العلاقة إلى نوع من العبودية مع تعاظم التمييز العرقي بين العنصر العربي والعجمي في ظل الحكم الأموي، وتعكس رسالة معاوية إلى واليه زياد بن أبيه في كيفية معاملة الموالي تلك العنصرية تجاه غير العرب. وعلى خلاف إخوته هشام وسليمان والوليد ويزيد، أبعد مسلمة بن عبد الملك عن تولي الحكم لكونه من أم رومية.

لعب بنو العباس على تناقضات المجتمع الأموي، واستغلوا عنصر الموالي الحاقدين على النظام السياسي لإسقاط حكم بني أمية. وفي العصر العباسي، تنقل لنا كتب التاريخ والتراث صورة عن الرق باعتباره المصدر الأول للمتعة الجنسية والتفنن فيها. وقد أدى تزايد أعداد العبيد والإماء داخل القصر وبلوغ بعض الإماء مكانة هامة لدى بعض السلاطين والأعيان، إلى قدرة هؤلاء على التدخل في شؤون الحكم دون أن يعني هذا تحسن أوضاع العبيد بالمجمل، بل ازدادت الهوة بين الطبقات المسيطرة ذات الثراء الفاحش والطبقات المهمشة ومن ضمنها أعداد ضخمة من العبيد. وكان للثورات المتكررة التي شهدها الحكم العباسي، والتي كان العبيد في مقدمة معظمها، دورا في تهاوي الحكم العباسي وسقوطه.

الفقه واكب تحولات وضعية الرق وحالات الرقيق في مختلف المراحل باحثا عن التشريعات والأحكام في ضوء مستجدات أوضاعهم. لكن حتى اليوم، لم نسمع بأي فتوى تحرم الرق من حيث المبدأ، وإذا كانت الحجة اليوم عدم وجود الرقيق، فلماذا تمتلئ كتب الفقه الصادرة حديثا بالأحكام الفقهية حول العبيد والإماء ولماذا لازالت هذه الأحكام تدرس في معاهد وكليات الشريعة؟ لاشك أن العبودية بصورتها الكلاسيكية قد اختفت من العالم، لكن أشكالا من عبودية الإنسان لأخيه الإنسان تتكرر بصور وتجليات جديدة، الاستبداد والتمييز العنصري والاستغلال الاقتصادي واستغلال الأطفال في العمل والحروب وتزويج القاصرات.... ألا تحتاج تلك الاشكال وغيرها إلى فتوى تحرم العبودية؟ ألم يكن ذلك مطلوبا لإحداث تغيير جذري في منظومة القيم لاسيما في المجتمعات المسلمة لمجابهة العديد من الأمراض المستشرية التي ترتكز في الأساس على غياب قيم الحرية عن هذه المنظومة. وهل كان يمكن لفكر متطرف كفكر «داعش» أن يعود بنا إلى تلك العصور الغابرة، حيث السبي مصدرا أساسيا لإرضاء المتعة الجنسية المفرطة في التعددية التي تستعجل دنيويا متعة مماثلة في الآخرة؟

اليمن على حافة الانهيار الشامل!

موسى القلاب*

تتسارع الأحداث المخيفة هذه الأيام في اليمن لتغرق أهلها وقبائلها وجيشها وثرواتها وإرثها الحضاري التاريخي في بحرٍ من الفوضى والدماء. حيث وصلت الأمور غير المنضبطة في معظم المحافظات اليمنية إلى نقطة اللا عودة، ما ينذر بأن اليمن "السعيد" أصبح يترنح على حافة الانهيار الشامل. كل ذلك يجري في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية. لكن الأهم والأخطر أن في طليعة أعمدة الارتكاز الاستراتيجية المهددة بالانكسار تلك التي تسمى منظومة " القيم اليمنية" التاريخية، والتي أخذت تلفظ أنفاسها في بيئة الصراع المسلح المجنون، مع مطلع كل شمس. يشاهد اليمنيون ودول الإقليم من حولهم وكذلك العالم أجمع، مظاهر الانتحار الجماعي التي لم تتوقف بعد عند الحدود الدنيا للمسؤولية الذاتية وتوخي المصلحة الوطنية العليا في البلاد.

يبدو هذه الأيام أن اللاعب الرئيسي على الساحة اليمينة هم الحوثيون، الذين تمكنوا من الاستيلاء على العاصمة صنعاء، ووزاراتها ومرافقها الحيوية، ثم توسعوا جنوباً نحو البحر الأحمر لتؤمن أقدامهم ميناءً بحرياً على الأقل هناك. ثم يندفعون بسرعة للانقضاض على مضيق باب المندب الحيوي الاستراتيجي ليس لليمن فحسب، بل للتجارة البحرية العالمية من دول شرق آسيا، حتى دول البحر المتوسط وقارة أوروبا، وبالعكس.

في غياب دور الجيش والأمن اليمني عن مجريات الاندفاعة الحوثية المتواصلة والطموحة في منطقة غرب اليمن (الشمالي)، يبدو أن ثمة تحالفات خفية وعميقة جرت مسبقاً بين الحوثيين وقبيلة حاشد ممثلةً بالرئيس السابق علي عبد الله صالح. وذلك بهدف إفشال الرئيس اليمني الجديد عبدربه هادي منصور، الذي لم يسعفه الحوار الوطني اليمني في الوقوف على قدميه، ولا تعاون المبعوث الأممي معه، ولا حتى تعيين رئيس وزراء جديد لم ينجح في تشكيل حكومة يمنية بعد.

في هذا الصدد، طالب الحوثيون بحقائب سيادية وفرضوا شروطاً أمنيةً وعسكرية غاية في التجبر، ولديهم من الأسلحة ما يؤشر إلى إمدادات ايرانية كثيفة، كانت وما زالت لفرض وجودهم داخل أية حكومة يمنية، والهيمنة على أية ميليشيات قبلية أو مناطقية أو حتى فصائل تنظيم القاعدة.

أما منطقة جنوب اليمن بمحافظاتها البعيدة والقريبة، فإنها ليست احسن حظاً من منطقة شمال وغرب اليمن. فهي تئن تحت وطأة حركة أنصار الشريعة المنتمية لتنظيم القاعدة من جهة، وتحت (شوشرة) مظاهرات الحراك الجنوبي الذي يطالب بالانفصال والاستقلال عن اليمن الموحد اسماً والمُقسَّم فعلاً.

رغم أن الحوثيين قلة قليلة بالنسبة لعدد سكان اليمن، حيث تقول بعض المصادر أنهم لا يتجاوزون 5 % من إجمالي عدد السكان، إلا ان نفوذهم الفعلي على أرض الواقع بقوة السلاح، فاق كل التصورات والتوقعات، إلى درجة أن مسؤولين كبار في إيران، قالوا ونشوة النصر تبدو على وجوههم، أن إيران تسيطر الآن على العاصمة العربية الرابعة بعد بغداد ودمشق وبيروت.

هنالك تحليلات تتساءل عن مدى حضور الدور الخليجي، بعد أن ساهم بدرجة كبيرة في أمن واستقرار اليمن، خصوصاً خلال المرحلة الانتقالية، عندما تم تسليم السلطة من السلف السابق إلى الخلف اللاحق. لكن نظرة إنصاف إلى المسألة برمتها، تظهر أن دول مجلس التعاون أمامها محددات جمة في هذه المسألة. فهي لا تستطيع ضمان وتعهد أمن اليمن المضطرب والغارق في الفوضى إلى ما لا نهاية. لا سيما وأن علي عبد الله صالح قد تنكر وقلب "ظهر "المِجنّ" للسعودية وأفضالها القديمة والأخيرة عليه. وراح يتحالف مع أعداء الأمس "الحوثيين" بلا وازع من ضمير أو مسؤولية تجاه مصير اليمن المهدد بالدمار والفوضى.

بذل الرئيس السابق خلال سنوات حكمه الاخيرة، جهوداً حثيثةً لإقناع دول مجلس التعاون بالانضمام إلى الأمانة العامة لدول المجلس التعاون، لكن محاولاته المشبوهة باءت بالفشل. وذلك بسبب أن اليمن وبعد ثلاثة عقود من حكمه المعروف بالمراوغة والخداع واللعب على الحبال، ليس مؤهلاً لمثل هذه الوحدة غير المتكافئة، مع دول خليجية قطعت أشواطاً كبيرةً في التنمية والتعليم والاقتصاد، كدولة الامارات العربية المتحدة، على سبيل المثال.

بطبيعة الحال لا تحتاج دول الخليج إلى متاعب مع من هم مثل علي عبد الله صالح، الذي قالت عنه شخصيات عربية تعرفه عن كثب، بأنه لا يحسن سوى اللغو والجعجعة، ولا يستطيع الاستماع أو الإنصات لأمر لا يعني مصلحته الشخصية. لقد ذاب الثلج ثم بان ما تحته عندما أخذ الرئيس اليمني السابق يخلط الأوراق بعد أن أدرك إنه سوف يغادر كرسي الحكم، بعد حادثة تفجير كادت أن تودي بحياته، وتم نقله على عجل إلى الرياض للاستشفاء والعلاج، لكنه أخذ يطبق مقولة "شمشون الجبار":(عليَّ وعلى اعدائي يا رب)!

لقد تجرأ الحوثيون رغم صغر حجمهم، وراحوا يهاجمون بالرصاص والقنابل كافة الاطياف اليمنية ما عدا تلك التي تغاضت عنهم، لدرجة أن المبعوث الأممي صرّح بكل وضوح أنه لم يعد هناك جيش أو أمن في اليمن. بعد ذلك تسلمت الحركة الحوثية المسلحة الراية اليمنية، بدعم إقليمي من قبل إيران، وبتواطؤ قبائل يمنية مع الحوثيين، ضد أي يمن موحد ومستقر أو حكومة مركزية فاعلة.

في هذا الوضع الغامض والشائك، تقوم الطائرات الأمريكية المسيرة من دون طيار باستهداف بعض عناصر القاعدة في جنوب ووسط اليمن، دون الالتفات إلى تحركات ونشاطات الحوثيين.

بكل تأكيد حاز اليمن بعد كل ما جرى، على مواصفات الدولة الفاشلة، لكن هذا الوضع ليس هو بيت القصيد، لأنه تحصيل حاصل. إذْ أن الحرب الأهلية الطاحنة في اليمن قادمة لا محالة، وليس من معادلة يمنية أو إقليمية أو دولية باتت قادرة على التعامل معها، أو إدارتها بهدف إيقافها قبل حرق الأخضر واليابس في اليمن "السعيد"!

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

مؤشرات الاستثناء التونسي

(٥) – تحديات الجمهورية الثانية

■ د. عبد الله تركماني (*)

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية التونسية فوز حركة «نداء تونس» برئاسة الباجي قائد السبسي بـ 85 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة 217 مقعداً، متفوقة على حركة « النهضة » الإسلامية، التي جاءت في المرتبة الثانية حاصلة على 69 مقعداً.

وأمام حركة «نداء تونس» وحلفائها، في التشكيلة الوزارية القادمة للجمهورية التونسية الثانية، تحديات عديدة: التعاطي المجدي مع الجماعات الإرهابية وإعادة الاعتبار إلى العمل وهيبة القانون ومكانة الدولة وفتح بارقة أمل في قضايا التنمية والتشغيل ومواجهة الفقر وتكاليف المعيشة وجذب الاستثمارات الخارجية. مما يفرض عليها اختيار الكفاءات المناسبة لتحمّل أعباء هذه المهام وغيرها.

إذ تحتاج تونس إلى رؤية استشرافية واضحة ومشروع مجتمعي واضح، لا تشوبه ملابسات تحالفات سياسية أساسها الوصول إلى السلطة، دون تعريف موضوعي لتحديات الوضع الراهن. كما تحتاج إلى الالتزام بقيم الجهد والمثابرة وإعلاء المصالح العامة وتفعيل قيم التضامن.

ففي ظل الانفلات الأمني الذي يحيط بتونس في جوارها الشرقي والجنوبي، وما أفرزه من ظروف ملائمة لاحتضان العديد من التنظيمات الإرهابية، وتداعيات كل ذلك على تونس واستقرارها، فإنّ التحدي الأمني وتفشّي ظاهرة الإرهاب من أولويات تونس. وذلك من خلال مواجهة التحديات الأمنية وإجهاض مخططات العصابات الإرهابية عبر جهد حكومي وإسناد شعبي، يساهم فيه كافة المواطنين – كل من موقعه – لمعاضدة قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني في مهامهم، مع العمل على بناء منظومة أمنية – دفاعية تستند إلى مشاركة شعبية مباشرة وفعالة طبقاً للصيغ التي يضبطها القانون.

كما أنّ معالجة الظروف الاجتماعية المتردية، بعد تدهور ظروف المعيشة في الجهات الداخلية وتراجع القدرة الشرائية للعديد من الفئات الاجتماعية، وبعد أن بلغت معدّلات البطالة 15.3% ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد عن 640.000 عاطل عن العمل (بينهم نحو 300 ألف شاب يحملون شهادات عليا)، تعتبر من الأولويات الواجبة.

أمّا بشأن التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى، فثمة انخرام واضح لهذه التوازنات، إذ تفاقم عجز ميزانية الدولة وارتفع إلى 8 % وارتفع عجز الميزان الجاري إلى13 % ونسبة المديونية الخارجية إلى 50 % من الناتج الداخلي الخام. وفي الوقت نفسه تعطل الاستثمار، بمكوناته الداخلية والخارجية، مترجماً بذلك قلق أرباب الأعمال من ضبابية المشهد وغياب خارطة طريق سياسية وأمنية واضحة، تجعل المستثمر يقبل المخاطرة ويراهن على المستقبل.

كل هذه المعطيات مجتمعة، إضافة إلى صيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان، تكشف عن صعوبة مهمة البرلمان والحكومة المقبلين، كما أنّ العديد من الملفات ستفرض نفسها على قائمة الأولويات، ولا سيما الجانب التشريعي.

مما يطرح على الحكومة القادمة ضرورة صياغة خريطة طريق لاقتصاد سوق اجتماعي يقوم على القطاعات الثلاثة: قطاع عمومي قوي، يضمن تقديم الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، ويعمل على توفير أسس العدالة الاجتماعية والتنافس الشفاف. وقطاع خاص كفيل بخلق الثروات ومواطن الشغل في ظل تنافسية متجددة. وقطاع تضامني واجتماعي يندرج في نطاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يكون كفيلاً بالاستجابة إلى العديد من الحاجات الاجتماعية للمواطنين دون الحاجة إلى مساندة أو دعم مالي عمومي.

وفي هذا السياق يجب أن يكون منوال التنمية الجديد مدمجاً طبقاً لآلية لا مركزية، لا يترك أي مواطن على حافة الطريق. وحتى تكون التنمية ناجعة يجب أن تسبقها اللامحورية، أي أن تحظى الجهات بالإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتحمل المسؤوليات الجديدة المناطة بعهدتها، وآلية القروض الصغرى والمتوسطة التي يمكن أن تستجيب إلى حاجيات كبرى ومطالب هامة، وهي من الآليات التي ستمكّن من بعث العديد من مواطن الشغل. ومن أهم الآليات التي تساهم في إرساء العدل الاجتماعي هي الجباية التي تمثل واجباً وطنياً يجب أن يلتزم به الجميع، طبقاً لمنظومة جبائية عادلة.

وستفرض الإصلاحات والتدابير المتعلقة بالقطاعات المصرفية والسياحية والفلاحية نفسها أيضاً على البرلمان والحكومة. إذ هما مطالبان بإعادة الانتعاش للسياحة التونسية التي كانت لسنوات طوال المصدر الأساسي لدعم الاقتصاد التونسي، خصوصاً أنّ تونس ليست بلداً ريعياً ولا تعوّل سوى جزئياً على الزراعة.

كما يجب على المنوال التنموي الجديد أن يكون متفتحاً على العالم، وأن يستلهم من التجارب العالمية أفضل ما أنتجت، وأن يتبنى أرقى المواصفات الفنية، وأن يعتمد التقييم المستقل لكل المؤسسات والأنظمة، طبقاً لمعايير اقتصاد ومجتمع المعرفة.

كل هذه الملفات المفتوحة أمام أنظار الحكومة القادمة، وكل هذه التشريعات التي تنتظر التفعيل العاجل، وكل هذه المسائل العالقة التي تنتظر الأطر التشريعية المنظمة، ستحدد مصير تونس الاقتصادي الآتي الذي يؤثر تأثيراً مباشراً وملموساً على الوضع الاجتماعي والسياسي، ويحدد بالتالي مصير السلطة التونسية القادمة باعتبار أنّ «الربيع العربي» مرَّ من تونس، وأنّ الشأن الاقتصادي – الاجتماعي كان الحدث الأهم للثورة التونسية.

إنّ تقدم تونس الملحوظ في ربيعها السياسي، مقارنة بدول «الربيع العربي» الأخرى، يجب أن لا يغفل أنها أصبحت في أصعب اختبار، وهو العبور من مأزق الاقتصاد. فهل ستستفيد التجربة الوليدة من التقدم والاستقرار السياسي فينعكس بالإيجاب على هذا الملف؟ أم سيعرقل الاقتصاد التجربة الديمقراطية؟

إنّ التحول الديمقراطي الحقيقي الذي ينشده الشعب التونسي، ما بعد الانتخابات التشريعية المنجزة والرئاسية المقبلة، مرتبط بإقامة أنموذج جديد للتنمية الشاملة، يقوم على أنّ الديمقراطية تعني تنظيم الأفراد سلمياً في جماعات تنافسية من خلال نظام تعددية حزبية، تحت رقابة وفعالية منظمات المجتمع المدني.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي

«كوباني» توحد الكرد وتثير ردود فعل قومية

إعداد «البديل»:

أثارت معركة عين العرب كوباني ردود فعل متبادلة بين السوريين من عرب وكرد، وفي أحد الرسوم الكاريكاتورية ظهرت "كوباني" بحجم كبير، يحتل الجزء الأوسع من الخارطة، بينما كتب اسم سوريا في مربع صغير، والرسم يظهر إلى حد كبير وجهة نظر موجودة في التداول، وتشير إلى وجود استياء من شريحة واسعة من السوريين من التركيز الإعلامي الكبير على معارك "كوباني"، ومظالم الكرد السوريين، بينما تعرضت مئات المناطق السورية وما زالت لقصف قوات الأسد.

الاستياء من التركيز على "كوباني" يبدو واضحاً أيضاً في حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الجمعة، والذي قال إنه يعتقد أن التحالف الدولي ضد الدولة الاسلامية يركز أكثر من اللازم على مدينة "كوباني" السورية القريبة من الحدود التركية، وينبغي أن يهتم بمناطق أخرى.

وأضاف في مؤتمر صحفي في باريس بعد محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند: "لماذا كوباني دون مدن أخرى مثل إدلب أو حماة أو حمص... وبينما تخضع 40 في المئة من الأراضي العراقية لسيطرة الدولة الاسلامية؟"، وتابع قائلاً: "لماذا لم يتحرك التحالف في مناطق أخرى؟".

وخلال شهر أكتوبر الماضي، ارتفعت وتيرة النقاشات في الإعلام، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، واستعيدت النبرة القومية في السجالات، حيث وُجهت اتهامات إلى الأكراد بأنهم انفصاليون، وراح كثر يستعيدون نبرة التشكيك بمشاركة الكرد في الثورة السورية، بينما دافع ناشطون من الكرد، وردوا الاتهامات، لكن، ما زالت القضية تتخذ طابعاً تصعيدياً في النقاش العام.

وفي جملة الردود التي أثيرت من قبل ناشطين كرد، تلك التي تناولت مفهوم السيادة، والذي يستعيد "خطاباً بعثياً" وصف بأنه خطاب "فارغ من المضمون"، ويسند الرأي الكردي بما يخص مفهوم "السيادة" الوقائع في الأرض السورية، خاصة الحدود السورية المفتوحة أمام قوات حزب الله وفصائل عراقية تقاتل إلى جانب الأسد، وعشرات الآلاف المقاتلين الذين دخلوا إلى سوريا، وانضووا تحت جناح فصائل جهادية، أو غيرها، ويرى ناشطون كرد أن استخدام مفهوم "السيادة" في وجه الكرد المقصود منه منع الطرف الكردي من الحصول على مساندة قوات البشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق، بينما كل الأطراف الأخرى قد استدعت منذ زمن مساندة خارجية تدعمها في قتالها الداخلي.

واللافت، أن جزءاً مهماً من رد الفعل "العربي" على الكرد، أسهم فيه شعور التضامن البارز بين الكرد السوريين على رغم التباين الأيديولوجي فيما بينهم، وعلى الرغم من المواقف المعارضة لبعض القوى تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يترأسه صالح مسلم، بالإضافة إلى موجة التضامن الكردية العابرة للحدود.

وفي تقرير لوكالة رويترز، نشرته يوم الجمعة الماضي، بعنوان " معركة الأكراد من أجل كوباني توحد شعبا قسمته الحدود"، وصف التقرير المشاعر التضامنية لأكراد أربيل مع أكراد كوباني في اللحظة التي غادرت فيها قوات البشمركة إلى "كوباني"، وجاء في التقرير: "اصطف الالاف وهم يتشحون بالأعلام الكردية في شوارع أربيل لتشجيع قافلة عسكرية متجهة إلى بلدة سورية حدودية لم يكن اسمها شائعا من قبل، وهي الآن محور حرب عالمية ضد تنظيم الدولة الإسلامية".

وحملت الكثير من المواقف التي استنكرت هذا التركيز الكبير على الكرد السوريين، استنكاراً لهجمات التحالف الغربي– العربي، ورأت فيها تركيزاً على قضية هامشية، بينما المطلوب هو التركيز على القضية الرئيسية، وهي إسقاط نظام الأسد.

ومهما كانت طبيعة النقاش حول كوباني، لكن ما استدعته من مواقف، فإنها تبرز خلافاً لطالما كان معلناً في غير مناسبة من مناسبات المعارضة ومؤتمراتها، وهو عدم الوصول إلى صيغة مرضية للكرد السوريين حول مستقبلهم، فقد رأت قيادات كردية بارزة أن تأجيل المعارضة السورية في إقرار الحقوق الكردية في وثائقها هو استعادة لعقلية "البعث" في تأجيل البت في القضايا، بينما كانت قيادات في المعارضة السورية ترى أن المطالب الكردية هي مطالب استباقية.

وفي مكان آخر، تجري الوقائع على الأرض لتفرض سياقات مستقلة، ويبقى الفيصل، بحسب التعبير السياسي، يكمن في المآلات، وليس في ردود الفعل، أو في التصريحات.